



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact factor isi 1.304

العدد الحادي والعشرون / تشرين الأول 2023

أثر تنوع مصادر الدخل في تحسين الأداء المالي في المصارف (دراسة تطبيقية في المصارف
التجارية العراقية)

إعداد الباحثين : د. عزو عزيز & منى عطا مهدي



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
ملخص الدراسة.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس وتحليل مصادر الدخل المصرفي وقياس أثرها على الأداء المالي، تمثلت عينة البحث من كل من مصرف بغداد ومصرف التجاري العراقي ومصرف الأهلي العراقي ومصرف المتحدة للاستثمار، امتدت فترة الدراسة من عام 2015-2021، قام الباحث بقياس المتغير المستقل: مصادر الدخل المصرفي المؤلفة من (صافي فوائد التسهيلات الائتمانية المباشرة، صافي عمولات ورسوم الخدمات المصرفية، عوائد الاستثمار، أرباح تشغيلية ناتجة عن العملات الأجنبية، أرباح تشغيلية أخرى)، والمتغير التابع: الأداء المالي المؤلف من النسب التالية: (نسبة كفاية رأس المال، صافي النقد المتولد من العمليات التشغيلية الى الخصوم المتداولة، مقياس Tobin's Q للأداء السوقي، معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل العائد على الأصول)، واستخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS للقيام باختبار الفرضيات بالاعتماد على الاختبارات التالية: أسلوب الانحدار المتعدد، معامل ارتباط بيرسون الخطي، معامل التحديد، اختبار T ، اختبار F ، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية: ارتفاع نسبة صافي دخل العمولات والخدمات المصرفية وكذلك أرباح العملات الأجنبية في مصرف بغداد مقارنة بباقي مصادر الدخل الأخرى، ووجود أثر لمصادر الدخل المصرفي في معدل كفاية رأس المال وفي القيمة السوقية للسهم وفي معدل العائد على حقوق الملكية، وارتفاع نسبة الدخل من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية في مصرف التجاري العراقي مقارنة بباقي مصادر الدخل الأخرى، وانخفاض نسبة دخل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تعد أحد عناصر الوظيفة التقليدية في نشاط المصارف، إضافة إلى وجود أثر لمصادر الدخل المصرفي في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول في مصرف التجاري العراقي. وكذلك وجود أثر لمصادر الدخل المصرفي في القيمة السوقية للمصرف، وقد أوصى الباحث بضرورة توسيع مصادر الدخل المصرفي الناتج عن عمليات المصرف في منح القروض والسلف، وتقديم الخدمات المالية والمصرفية، والعمل على زيادة دخل صافي التسهيلات الائتمانية من خلال اتباع سياسة توسعية في تقديم القروض.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
الكلمات المفتاحية: الدخل المصرفي، كفاية رأس المال، عوائد الاستثمار، الأرباح التشغيلية،
السيولة المصرفية.

Abstract.

The measure and analyze the sources of banking income. The study sample consisted of the Bank of Baghdad, the Commercial Bank of Iraq, the National Bank of Iraq and the United Investment Bank. The study period extended from 2015–2021. The researcher measured the independent variable: sources of banking income. Consisting of (net direct credit facilities interest, net banking services commissions and fees, investment returns, operating profits from foreign currencies, other operating profits), and the dependent variable: financial performance consisting of the following indicators: (capital adequacy ratio, net cash generated from Operational operations to current liabilities, Tobin's Q measure of market performance, return on equity, rate of return on assets), and the researcher used the SPSS statistical program to test hypotheses based on the following tests: multiple regression method, Pearson's linear correlation coefficient, coefficient of determination, T test , F–test, and the study found the following results: a high proportion of net income from commissions and banking services, as well as foreign exchange earnings, in the Bank of Baghdad compared to other sources of income, and the presence of an impact on the sources of



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

Arab Journal for Humanities and Social Sciences

banking income on the capital adequacy ratio, the market value of the share, and the rate of return on equity. Ownership, the high percentage of income from investment returns in securities in the Commercial Bank of Iraq compared to other sources of income, and the low percentage of income from direct credit facilities, which is one of the elements of the traditional function in the activity of banks, in addition to the impact of banking income sources on the rate of return on equity. Ownership and rate of return on assets in the Commercial Bank of Iraq. As well as the presence of the impact of the sources of banking income on the market value of the bank, the researcher recommended the necessity of expanding the sources of banking income resulting from the bank's operations in granting loans and advances, providing financial and banking services, and working to increase the net income of credit facilities by following an expansionary policy in granting loans.

Keywords: bank income, capital adequacy, rate of return on equity, rate of return on assets, bank liquidity.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المقدمة

في ظل التحولات المالية المتسارعة في العقدين الأخيرين تحولت آليات التمويل في النظام المالي الدولي الجديد بشكل مفصلي، إذ أدت عمليات التحرير المالي التي أقدمت عليها الكثير من الدول النامية دوراً كبيراً في زيادة فعالية وأداء الأسواق المالية المحلية، وبما أن القطاع المصرفي من القطاعات المالية الأكثر حساسية للتغيرات البيئية والتطورات الحاصلة في العالم، فلم يعد الائتمان المصرفي بأشكاله التقليدية والمستحدثة هو السائد في التمويل، وإنما موازي لصعود قوي للأسواق المالية، وما تطرحها تلك الأسواق من آليات تمويل جديدة، لذا شهدت تلك الأسواق انتقال كميات كبيرة من الأموال إليها.

وتسعى المصارف التجارية دوماً إلى تحسين أدائها المالي وذلك عن طريق تقديمها مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات المصرفية لعملائها، حيث تعد عملية تقييم الأداء المالي من العمليات الهامة والحساسة في مجال العمل المصرفي، من أجل الوقوف على الوضع الراهن ومقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المستهدفة، للحكم على مدى فاعلية الإدارة في قيامها بإنجاز المهام، وبذلك فإن الأداء المالي الجيد يعد أحد أهم مؤشرات البقاء والاستمرارية في السوق المصرفية ويعكس حصيلة نشاط المصرف خلال فترة ماضية، ويوفر معلومات دقيقة على شكل مؤشرات لتحديد الانحرافات والوقوف على مسبباتها.

وبناءً على ما تقدم يمكن القيام بدراسة تحليلية لمصادر الدخل في البنوك العراقية ذات الطابع التجاري في ظل الظروف الحالية التي تشهدها السوق المالية العراقية وانعكاسها على الأداء المالي لهذه المصارف.

إشكالية الدراسة

تنظر المصارف إلى الدخل بوصفه أهم العناصر لضمان استمراريتها، ولا سيما في الدول التي تغيب فيها أسواق مالية نشطة، إذ إن الاعتماد على مصدر واحد من الدخل (الفائدة) قد يعرض المصارف لمخاطر عدم تحقق ذلك الدخل، أو عدم الاستقرار في تحقيقه نتيجة التقلب المستمر بأسعار الفائدة.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وفي ظل التغيرات المتلاحقة في الساحة العراقية عموماً و القطاع المالي المصرفي على وجه الخصوص، مثل التطورات التكنولوجية، واستحداث أدوات مالية جديدة، يبرز لدينا مشكلة تواجه البنوك العراقية التجارية إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل؟ وهل تجاوزت مصارفها الأنشطة التقليدية إلى العمليات المالية غير التقليدية بالشكل الذي يؤدي إلى حدوث تغيرات هيكلية في ميزانيتها من حيث تعدد مصادر الأموال إلى تنويع استثمارات تلك الأموال. فضلاً عن مدى تأثير ذلك في أداء هذه المصارف وبناءً على ذلك يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي التالي:

هل يؤثر تنويع مصادر الدخل في تحسين الأداء لمالي للمصارف العراقية عينة الدراسة؟

ويفرع عن التساؤل الرئيسي مجموعة تساؤلات فرعية كالتالي:

- هل يؤثر تنويع مصادر الدخل في قدرة المصارف على إدارة الخطر عن طريق معدل كفاية رأس المال CAR؟
- هل يؤثر تنويع مصادر الدخل في قدرة المصارف عينة الدراسة على سداد التزاماتها المتداولة Liquidi؟
- هل يؤثر تنويع مصادر الدخل في تحسين القيمة السوقية للمصارف المبحوثة؟
- هل يؤثر تنويع مصادر الدخل في زيادة ثروة الملاك ROE للمصارف عينة الدراسة؟
- هل يؤثر تنويع مصادر الدخل في قدرة المصارف عينة الدراسة تحسين العائد على أصولها ROA؟

الفرضيات

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تعمل الدراسة الحالية إلى إثبات الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى الرئيسية:

هنالك تأثير لمصادر الدخل المصرفي (صافي فوائد التسهيلات الائتمانية المباشرة، صافي العمولات والرسوم من الخدمات المصرفية، العوائد الاستثمارية، الأرباح الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، أرباح تشغيلية أخرى) في مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وتنقسم هذه الفرضية الفرضيات إلى الفرضيات الآتية:

- 1- هنالك تأثير لمصادر الدخل في نسبة كفاية رأسمال المصارف التجارية عينة الدراسة.
- 2- هنالك تأثير لمصادر الدخل في مستوى السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- 3- هنالك تأثير لمصادر الدخل في قيمة أسهم المصارف وفق مقياس Tobin's
- 4- هنالك تأثير لمصادر الدخل في معدل العائد على حقوق الملكية ROE للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- 5- هنالك تأثير لمصادر الدخل في معدل العائد على الأصول ROA.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى قياس مصادر الدخل المتولدة في البنوك العراقية التجارية وتحليل وأثرها في الأداء المالي، كما تسعر الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- بيان أهم المصادر التي اعتمدت عليها المصارف في تحقيق الدخل في المصارف عينة الدراسة.

2- قياس مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية العراقية عينة البحث.

3- قياس أثر تنوع مصادر الدخل في تحسين الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

أهمية الدراسة

يشكل موضوع تحسين الأداء المالي في المصارف أساساً موضوعياً من أجل استمرار المصارف في القيام بأداء أعمالها في ظل المنافسة المصرفية الشديدة، كما يعد موضوع تنوع مصادر الدخل في المصرف من المواضيع التي أخذت جزء كبير من العناية في الحقبة الماضية، نتيجة المتغيرات الاقتصادية والمالية التي أدت إلى ارتفاع حدة المخاطر الائتمانية الأمر الذي فرض على المصارف ضرورة البحث عن مصادر دخل بديلة من أجل البقاء والاستمرارية، إذ إن القيام بدراسة أثر مصادر الدخل في أداء المصارف وبناءً على ما سبق يمكن للباحث تقسيم أهمية الدراسة من مستويين:



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

الأهمية العلمية: تأتي أهمية الدراسة العلمية كونها من الدراسات القليلة العربية التي اهتمت بتحديد مصادر الدخل المصرفي وأثرها على الأداء المالي، حيث أن قياس مصادر الدخل سيؤدي إلى التعرف على مستوى الكفاءة المصرفية وتشخيص مدى قدرة هذه المصارف على الصمود في وجه المنافسة المصرفية.

الأهمية العملية: إن اختبار أثر مصادر الدخل في مؤشرات الأداء للمصارف عينة الدراسة، سيزود إدارة المصارف والسلطات الرقابية بأوضاع تلك المصارف، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الضرورية لدعم استقرارها وترسيخ وجودها.

أطر الدراسة

الإطار النظري: اعتمد الباحث على النهج الاستنباطي.

الإطار العملي: قام الباحث بالاعتماد على النهج الكمي التحليلي عن طريق:

1- الاعتماد على الإفصاحات المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية من أجل تجميع بيانات الدراسة.

2- استعمال برنامج Spss من أجل دراسة العلاقة بين مصادر الدخل المصرفي ومؤشرات الأداء المالي باستعمال مقياس Correlate ثم القيام بدراسة أثر مصادر الدخل في مؤشرات الأداء المالي باستعمال اختبار Linear Regression.

مصطلحات الدراسة

1- المتغير المستقل: مصادر الدخل المصرفي

سيتم تم تناول أهم التوظيفات التي يتولد منها الدخل وخدماتها في المصارف والمتضمنة المتغيرات الفرعية التالية:

- صافي فوائد التسهيلات الائتمانية المباشرة: وتضم الفائدة المتولدة عن منح القروض، وتقديم الحسابات الجارية المدينة، والسندات المحسومة.
- صافي العمولات والرسوم من الخدمات المصرفية: وتشمل عمولات التسهيلات المباشرة وغير المباشرة وعمولات العمليات التجارية وبطاقات الائتمان.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

- العوائد الاستثمارية من الأوراق المالية
- أرباح تشغيلية ناتجة عن العملات الأجنبية
- أرباح تشغيلية أخرى: وتشمل إيجار صناديق الحديد طوابع بريدية البطاقات الالكترونية (ATM) ورسوم اتصالات المعاد من شركات التأمين الخ.
- 2- المتغير التابع: ويتمثل بالأداء المالي للمصارف التجارية
- ويتضمن مؤشرات أداء داخلية مستمدة من قائمتي الدخل والميزانية، ومؤشرات أداء خارجية مستمدة من السوق المالية، وتتألف المؤشرات من:
- معدل كفاية رأس المال (CAR): وتساوي إلى مجموع حقوق الملاك على الأصول المرجحة بأوزان الخطر.
- صافي النقد المتولد من الأنشطة التشغيلية الى الخصوم المتداولة (Liquidity)
- مقياس (Tobin's Q) للأداء السوقي
- نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)
- معدل العائد على الموجودات (ROA) Return on Assets

الدراسات السابقة

1. دراسة (علي، 2018) بعنوان: المصارف والائتمان والعمق المالي

يقدم هذا البحث تحليل شامل للأنشطة المصرفية في العراق بالمقارنة مع الأنماط العامة لخصائص القطاع المالي وتطوراتها في العالم. لذلك، فإن المحددات الرئيسية للعمق المالي والائتمان جرت دراستها بإفازة لتشخيص العوائق البنوية والدور الممكن لسياسات مالية أفضل. وبهذا الصدد قدم البحث تحليلاً كمياً لتفسير الغموض في العلاقات بين النقود ومكونات الميزانية العمومية للقطاع المصرفي. ورغم ان الائتمان المصرفي للقطاع الخاص هو اوطأ بكثير من المعدل في الاقتصاديات متوسطة الدخل، فإن العمق المالي بدلالة النقود الواسعة والائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد جوهرياً متجاوزاً الوضع الابتدائي. آخذين بعين الاعتبار آفاق تحقيق مستوى اعلى من الائتمان للقطاع الخاص، فإن مجموع الودائع المتاحة ستكون قيда رئيسياً. وفيما يتعلق بكفاءة السوق، فإن تشوهات بنية سعر الفائدة، والأثر الضئيل لسعر فائدة الإقراض على الائتمان، تتطلب التصدي لها بحزمة سياسات جديدة. كذلك، ان أنشطة المصارف



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

غير الانتمانية، والدخل من غير الفائدة اضافة على نوعية الموجودات والديون الفاشلة كانت لها نتائج سلبية أسهمت في تشكيل قوام الأداء المصرفي في العراق. وللتعامل بفاعلية مع هذه المشاكل والنواقص فان مقارنة متكاملة اصبحت مطلوبة، والمزيد من الجهود البحثية قد تقدم بعض المدخلات لمباشرة اصلاح جذري.

2. دراسة (الهيل، 2013) بعنوان: استخدام نموذج حد التكلفة العشوائية في قياس الكفاءة

المصرفية -دراسة تطبيقية على البنوك المحلية في فلسطين

تمثل الهدف من الدراسة في قياس كفاءة المصارف الفلسطينية، من خلال استخدام منهج التحليل القياسي بتحليل نموذج حد التكلفة العشوائية SFA كنموذج كمي، تتكون العينة المدروسة من سبعة مصارف محلية فلسطينية، لفترة ممتدة من 2006 - 2011 وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية تتمتع بالكفاءة من حيث إمكانية الإحلال بين مدخلاتها، لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها، حيث أنها لم تحقق مرونة طلب سعرية لكل من العمل ورأس المال الثابت، ولكنها حققت مرونة طلب سعرية في عنصر رأس المال النقدي، كما أنها لم تحقق وفورات حجم ولا وفورات نطاق، كما أظهرت نتائج تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية بأنها حققت مستوى جيد من الكفاءة التقنية لكنها تعاني من ضعف الكفاءة التخصيصية وبالتالي كفاءة التكاليف.

الإطار النظري:

مفهوم الدخل المصرفي والعوامل المؤثرة فيه.

The Concept of Banking Income and The Factors Influencing It.

مفهوم الدخل المحاسبي

يعرف الدخل المحاسبي بأنه الفائض المتأتي من العمليات التي تقوم بها الوحدة المحاسبية المحصل من خلال الدورة النقدية المرتبطة بالاستغلال. (الحيالي، 2007، 131)
وقد عرف (FASB) (مجلس معايير المحاسبة المالية) الدخل المحاسبي بأنه الزيادة في الأصول والتي تعمل إلى زيادة في الحقوق الملكية غير تلك المرتبطة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية خلال الدورة المحاسبية (حماد، 2003: 45)



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

وبالنظر إلى مفهوم الدخل نجد بأنه: تجاهل المفهوم المحاسبي للدخل تغيرات القيمة غير المحققة في قيم الأصول، وركز في قياسه على الدخل الناتج عن الأنشطة المالية الفعلية في المنشأة والتي يقابلها تكاليف لازمة لتحقيق هذا الدخل.

أهمية الدخل المصرفي The importance of banking income

يعد الدخل من أهم عناصر القوائم المالية التي يهتم بها أصحاب المصالح بمختلف متطلباتهم من المعلومات المالية كونه يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة واستغلالها بشكل أمثل، ويمثل الدخل الهدف الرئيسي للمستثمرين ويعد المبرر الاقتصادي لمواصلة العملية التشغيلية (Kutsienyo, 2011, 26)

وتبرز أهمية الدخل المصرفي من النقاط التالية: (برغام، 2010: 205)

- يسهم في تعزيز رأسمال بوصفه مصدراً للتمويل الذاتي (أرباح محتجزة)، ويشجع المستثمرين على توجيه أموالهم إلى الاكتتاب في أسهم المصرف في حالة قيام الإدارة بزيادة رأس المال.

ويرى الباحث في هذا المجال أن المصرف يهدف إلى تعظيم ثروة المالكين من خلال تعظيم الدخل (الدخل هو وسيلة لتحقيق هدف)، حيث إن كل عملية يجريها المصرف تنطوي على مخاطر وتكاليف، وجميع هذه التكاليف تبرر حصول المصرف على دخل من أجل مواجهة النفقات وتحقيق دخل ملائم نسبةً إلى رأس المال المستثمر، بحيث يؤدي إلى تعويض المساهمين عن المخاطرة التي يتكبدونها، وفي المقابل فإن غاية المساهمين هي المحافظة على رأس المال، وتعظيم قيمة المصرف واستمرار عمله، فبدون تحقيق دخل لا يمكن للمصرف سداد تكاليفه، كما لا يمكنه تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يعوض الملاك عن المخاطرة التي تحملوها، وبالتالي عدم قدرة المصرف على الاستمرار.

العوامل المؤثرة في دخل المصارف: affecting the income

Factors

يعترض المصارف عدة عوامل أثناء قيامها بنشاطها التشغيلي، ويمكن تبويب هذه العوامل إلى مجموعتين: (Velnampy T، 2012: 3)

العوامل الداخلية (Internal Factors): هي العوامل الخاصة الخاضعة للسيطرة من قبل إدارة المصرف، فمن خلال التحكم بها يمكن تحقيق الدخل المناسب، بالإضافة إلى الميزة التنافسية



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

عن باقي إدارة المصرف، وقد أوضحت دراسة (Rasiah) أن هذه العوامل قد تكون عوامل مالية تؤثر بشكل مباشر على تحقيق الدخل، وعوامل غير مالية لا يكون لها تأثير مباشر (استراتيجية التسويق، الخبرة الإدارية وغيرها) (Rasiah، 2010: 40).

النظريات المفسرة الدخل المصرفي
نظرية أفضلية – التكلفة (EST) Preference Theory – Expense

وهي تعتبر امتداد لنظرية الشركة " Theory of the Firm وتقوم هذه النظرية على افتراض يتمثل في أن إدارة المصرف تسعى إلى تشكيل مزيج تمويلي جيد من أجل تحقيق أقل تكاليف ممكنة.

تتألف التكاليف المرتبطة بمصادر الأموال من: (Wisniwski، 2019: 4).

- الفوائد المدفوعة وهي الأعلى مقارنة بالمصادر الأخرى من الأموال وذلك بسبب علاوة هامش المخاطرة التي يطالب بها المساهمون من أجل تعويضهم عن المخاطر الناجمة عن هذه العملية.
- الأموال المحتجزة لدى المركزي على شكل احتياطي إلزامي وتمثل أموال عاطلة دون عائد.
- التكاليف الإدارية التي تتضمن التكاليف المرتبطة بعملية إدارة الأموال والتكاليف التسويقية وغيرها.

وترى الباحثة أن التمويل من المصادر الداخلية يوفر للمصارف درجة استقرار عالية، إلا أن تكلفتها أعلى مقارنة بالمصادر الأخرى من الأموال، وذلك بسبب هامش المخاطرة التي يطالب بها المستثمرون، كما أن زيادة حقوق الملكية تؤدي إلى انخفاض نصيبها من الأرباح، وهذا ما أكدته دراسة (الحمدان، القضاة) (الحمدان، 2013: 181) فقد توصلت إلى أن زيادة حقوق الملكية كان لها أثر عكسي وذو دلالة إحصائية على كل من نسبة العائد على حقوق الملكية، لذا يؤيد الباحث فكرة التمويل الخارجي لأنه أساس العمل المصرفي، فالمصارف لا تلجأ إلى زيادة أموالها إلا إذا نصت القوانين على ذلك أو من أجل توزيع الأرباح من خلال توزيعات الأسهم أو في حالات استثنائية.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

Arab Journal for Humanities and Social Sciences

نظرية توازن محفظة الاستثمارات (تنويع الأصول) The balanced portfolio

theory

تعد هذه النظرية من أهم النظريات التي تقوم بتفسير كيفية تحقيق الدخل، والتي قامت العديد من الدراسات بدارستها ومنها دراسة (Nzongang، Atemnkeng)، والتي تعني مدى قدرة المصرف على تنويع استثماراته، من حيث الموازنة بين العائد والمخاطرة، من خلال توزيع الاستثمارات بين أصول مختلفة تبعا لأهداف المصرف، ودرجة تحمله المخاطر وآفاقه الاستثمارية.

نظرية قوة السوق المصرفي (Market Power (MP)

تُعرف قوة السوق المصرفي بأنها قدرة المصارف العاملة على التأثير في ذلك السوق لتحقيق أهدافها ومصالحها، وهي ترتبط بالتأثير في الأسعار، وتتجم مشكلات القوة السوقية إذا كانت موزعة توزيعاً غير متكافئ، وتتصل القوة السوقية بهيكل السوق Market Structure أي الملامح التنظيمية الخاصة بالسوق التي تبدو أنها تؤثر استراتيجياً في طبيعة المنافسة والتسعير في السوق (العبيدان، 2004: 138).

وترى الباحثة أن فرضية الكفاءة المصرفية المنبثقة عن نظرية قوة السوق، هي الأكثر قدرة على تفسير الدخل، حيث إن تحقيق الكفاءة من خلال زيادة الحصة السوقية للمصارف لا يمكن أن ينتج بدون تنويع الاستثمارات وتوزيعها على جميع المجالات، بالإضافة إلى القدرة على تشكيل الهيكل التمويلي الأمثل، وقدرة الإدارة على إقناع المتعاملين والملاك بأن تنويعهم للاستثمارات واختيارهم للهيكل التمويلي يصب في مصلحتهم، وهي النظرية التي تبناها الباحث في دارسته للتعرف على قدرة المصارف عينة الدراسة في تحقيق الدخل.

مصادر الدخل المصرفي

يتكون الدخل المصرفي بشكل عام من ثلاثة مصادر رئيسية وهي: (Hughes ، 2003 : 43)

1- صافي دخل الفوائد

تعد الفائدة المصدر الأساسي للدخل في المصرف، حيث يقوم المصرف باقتطاع فوائد على المقرضين، ومنح فوائد للمقرضين، ويشكل الفرق بين قيمة الفوائد الدائنة والمدينة صافي إيراد الفوائد، وتآلف الفوائد المصرفية من:



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

- ✓ **فوائد الدائنة:** وهي الفوائد الناتجة عن القروض المباشرة الممنوحة للشركات والأفراد من الحسابات الجارية المدينة والقروض والسلف وعمليات إعادة حسم الأوراق التجارية.
- ✓ **فوائد مدينة:** وهي عبارة عن المبالغ المدفوعة من المصرف على الودائع الآجلة والتوفير للأفراد وللمصارف التجارية الأخرى.

2- صافي دخل الرسوم والعمولات

- يحصل المصرف على عمولة عن الخدمات التي يقدمها لعملائه وهي لا تقل أهمية عن صافي دخل الفوائد، ويشكل الفرق بين الرسوم الدائنة والمدينة صافي إيرادات الرسوم **وتتألف من:**
- ✓ **رسوم وعمولات دائنة:** عبارة عن رسوم محصلة من قبل المصرف نتيجة تقديمه خدمة للعملاء أو للمصارف التجارية الأخرى، كتحصيل الشيكات وخدمة تحويل الأموال....إلخ.
 - ✓ **رسوم وعمولات مدينة:** هي رسوم مدفوعة من المصرف إلى المصارف التجارية الأخرى نتيجة تقديم الأخيرة خدمة مصرفية للمصرف، كتحصيل قيمة الشيكات الواردة إليها من المصرف.

3- إيرادات أخرى

- وهي عبارة عن إيرادات تشغيلية ناتجة عن ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة وتتألف من:
- ✓ **صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن المتاجرة بالعملات الأجنبية:** وهي الأرباح (الخسائر) المحققة من خلال متاجرة المصرف بالعملات الأجنبية أي بيع وشراء العملات الأجنبية.
 - ✓ **(خسائر)/أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة:** وهي الأرباح (الخسائر) المحققة من خلال إعادة تقييم أصول البنك المقيمة بالعملة الأجنبية بحسب سعر الصرف السائد.
 - ✓ **أرباح موجودات مالية للمتاجرة:** تشمل على توزيعات الأرباح على الأسهم و الأرباح (الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن الفرق بين السعر السوقي وسعر الشراء.
 - ✓ **صافي إيرادات تشغيلية أخرى:** تتكون من الأموال المحققة عن إغلاق الحسابات وأية إيرادات أخرى للمصرف.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

الاداء المالي المصرفي:

يعبر الأداء المالي Financial Performance عن آلية استعمال المصرف للأموال المتاحة، وتوظيفها بالصورة التي تجعله قادراً على تحقيق أهدافه. ويعرف الاداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة والفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، وبلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية". (دادن، 2014: 24)

وترى الباحثة أن الاداء المالي يعد من المواضيع الجوهرية بالنسبة إلى المصارف، حيث يمكن القول بأنه النتيجة النهائية لسير أنشطة المصارف، وحصيلة أعمالها على صعيد البيئة الداخلية والخارجية، وهذا ما يمكن الإدارة من الوقوف على نتائج أعمالها، وتصحيح الأخطاء، وتكون ضرورية للآخرين لأنها تقدم معلومات تمكنهم من معرفة مدى قدرة هذا المصرف على سداد التزاماته.

دراسة العوامل المؤثرة في الاداء المالي للمصارف:

يرتبط الاداء المالي في المصارف بالعديد من العوامل تتمثل في الآتي: (Maurice، 2013: 191-190).

أ- الهيكل التنظيمي:

يؤثر الهيكل التنظيمي في أداء البنوك عن طريق المساهمة في تنفيذ الخطط المرسومة بشكل جيد من خلال تعيين المهام والأنشطة الواجبة الأداء، وتخصيص الموارد اللازمة لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأوامر للأفراد.

وبالتالي فإن النمط الإداري في المصرف يلعب دوراً بارزاً في الأداء المالي، حيث يؤدي تقسيم المهام وتفويض السلطة إلى تطوير الخدمات المقدمة من قبل المصرف وبالتالي زيادة القدرة التنافسية.

ب - الحجم :

أن زيادة حجم المصرف يعني زيادة الصعوبة في إدارته وهو ما يسبب عائقاً لأداء المصرف، الذي يصبح أقل فعالية، بالإضافة إلى أن ارتفاع حجم المصرف يزيد من عدد المحللين المهتمين بالمصرف. وعادة ما يُقاس حجم المصرف من خلال ما يحتويه من حقوق الملكية والموجودات، فزيادة حجم المصرف من ناحية الموجودات المالية يؤدي إلى انخفاض العائد على الموجودات مقارنة بالمصارف الصغيرة، إلا أنه في الوقت نفسه فإن المصارف الكبيرة تمتلك حجم ودائع



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

أكبر، وهذا بدوره يقلل من الرافعة المالية التي تسبب ربحية الملاك. وكذلك إن قدرة المصارف الكبيرة على تأمين الأموال أكبر من المصارف الصغيرة نظراً إلى حجم الودائع، وحجم حقوق الملكية المتمثلة بالأرباح والاحتياطات، ورأس المال المدفوع أكبر، وهذا يعني زيادة قدرتها على الاستثمار وتوزيعه بشكل أكبر من المصارف الصغيرة مما يرفع من ثقة الجمهور بها.

تقييم الاداء المالي

تعني عملية تقييم الأداء المالي تحديد الخصائص التشغيلية والمالية للمصرف عن طريق دراسة القوائم المالية الخاصة بها وتحليلها، ويعد الهدف من هذا التقييم التعرف إلى كفاءة أداء إدارة المصرف. (Amalendu Bhunia، 2011: 269- 275)

ويمكن توضيح أهمية تقييم الأداء من خلال كونه وسيلة تساعد على تقييم المصرف وفقاً لمعايير مالية محددة تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري، وتحديد الأفضلية النسبية للفرص المتاحة لهم بما يتحقق مع أهداف الاستثمار المتمثلة في حجم رأس المال المستثمر والعائد، والمخاطرة. كما توفر عملية التقييم مؤشر لمستوى نجاح المصرف في سعيه إلى مواصلة أنشطته، وتقديم معلومات لجميع المستويات التنظيمية من أجل ممارسة عملية الرقابة والتخطيط.

1- مراحل عملية تقييم الاداء المالي وخطواته:

تنقسم عملية التقييم إلى عدة مراحل تبدأ بتحديد العمل الواجب التنفيذ، ويتم في هذه الخطوة تحديد الأعمال المطلوبة والواجب القيام بها والتي تتطلب من الإدارة قياس كفاءة أدائها، وذلك بعد دراستها، وتحديد سبل تنفيذها، وبعد ذلك يتم تحديد معايير الأداء، وتعني أن يتم وضع معايير واضحة من خلالها يتم تقييم الأداء وذلك بهدف الوصول إلى عملية تقييم صحيحة ودقيقة، وبعد ذلك يتم تحديد مصادر جمع البيانات من أجل اختيار أفضل وسيلة التي تساعد على توفير الوقت والجهد (أبو حطب، 2009: 45).

وترى الباحثة أن كل مرحلة من هذه المراحل ترتبط مع بعضها البعض بشكل متسلسل. وتضيف أن عملية المتابعة لتصحيح الانحرافات تعد من مراحل عملية التقييم كونها مرتبطة بالمرحلة السابقة. ولنجاح هذه العملية التقييم لابد من مراعاة الإطار الزمني، والتكاليف، والجدوى الاقتصادية لمرحلة التقييم المختلفة.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

2- معايير تقييم الأداء المالي المصرفي:

إن عملية تقييم الأداء تتطلب وجود معايير تساعد على حساب الأداء الذي حققه المصرف خلال فترة زمنية معينة، وذلك للكشف على جوانب التطور أو التراجع خلال هذه الفترة، وذلك من أجل المقارنة ويتم وضع هذه المعايير من قبل سلطة معينة بحيث تلقى قبولاً عاماً يقتدى به،

وتشمل المعايير المعتمدة في عملية التقييم: (الخفاجي محمد، 2003: 22)

أ- **المعايير التاريخية:** وتتمثل فكرة هذا المعيار من خلال مقارنة الأداء للمصرف لفترة زمنية محددة مع فترة سابقة، ويشترط في هذا المعيار أن يتم استبعاد المتغيرات التي تكونت حديثاً مثل التوسع، وكذلك استبعاد بعض المتغيرات الخاصة بالتغيرات الاقتصادية مثل التضخم.

ب- **معايير الأداء المحددة مقدماً:** وتتركز هذه المعايير بمقارنة الأهداف، والخطط، والموازنات، ودراسات الجدوى مع النتائج المحققة فعلاً، وبالتالي من خلالها يمكن التعبير عن الواقع من خلال أرقام تعطي نتائج عن مدى الوصول إلى الأهداف، ويعاب عليها أنها في بعض الأحيان لا تعبر عن الواقع المرغوب نتيجة عدم إعدادها بطريقة صحيحة.

ت- **معايير الأداء التنافسية:** تقيس هذه المعايير الأداء المحقق لمصرف معين مع أداء مصرف آخر أو مجموعة من المصارف، وذلك من أجل الوصول إلى القدرة التنافسية للمصرف في مجال الأعمال والأنشطة نفسها، وتعد من المعايير الأكثر فائدة لقدرتها على تحسين أداء المصرف.

- اختلاف الظروف خلال فترة المقارنة، وكذلك بين تاريخ وضع التقديرات في الموازنة التخطيطية وتاريخ تنفيذها.

3- أساليب تقييم الأداء المصرفي:

يوجد العديد من الأساليب المستخدمة في عملية التقييم، والتي يختلف مدى الاعتماد عليها بحسب توفر البيانات المتاحة ومدى تحقيقها لأهداف القائمين على عملية التقييم، وتشمل المجموعات الأساسية الآتية: (بوقرة رابح، 2007: 2)

أ- **التحليل الرأسي:** يستخدم هذا الأسلوب لبيان الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية أو قائمة الدخل نسبة إلى الإجمالي.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

ب- التحليل بالأرقام المطلقة من مدة إلى أخرى، وتغيير الفقرات والمتوسطات (بما فيها المتوسطات المتحركة).

ت- التحليل النسبي الأفقي أو التاريخي، والتحليل المستند إلى الرقم القياسي، ونسب التغير عبر الوقت من خلال تتبع حركة بند محدد أو عدة بنود معاً خلال فترة زمنية معينة.

ث- التحليل النسبي العمودي لفقرات الكشوفات (الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي).

ج- التحليل باستخدام كشف الأموال

المؤشرات المستخدمة في قياس الاداء المالي في المصارف
❖ مؤشر السيولة المصرفية:

تعد السيولة المصرفية مفتاح الثقة للجمهور بالمصرف وإدارته، والحاجة إليها توضح مدى أهمية احتفاظ المصرف بمقدار من المبالغ النقدية والأصول القابلة إلى التحويل إلى سيولة بسرعة لمواجهة السحوبات المفاجئة من العملاء دون تحقيق خسائر. ويستعمل اصطلاح السيولة أيضاً للتعبير عن الأموال الجاهزة، أو للتعبير عن سيولة المصرف، أو للتعبير عن سيولة الأصول. (Rasiah، 2010: 67)

وتستخدم المصارف مجموعة من النسب لقياس السيولة المصرفية وهي: (Cunningham، 2010: 18).

1- نسبة الرصيد النقدي:

وتوضح قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل الواجبة السداد من خلال الأموال الجاهزة في الصندوق والأرصدة لدى البنوك الأخرى والأرصدة لدى البنك المركزي، وبشكل عام يفضل أن يكون الحد الأدنى للنسبة 20% بحسب الأعراف المصرفية. وتحسب النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{النقد و الأرصدة لدى المصرف المركزي} + \text{صافي الأرصدة النقدية الموجودة بالمصارف الأخرى}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \text{اكتب المعادلة هنا}$$

وترى الباحثة بأنه تبين هذه النسبة مقدار السيولة النقدية المتوفرة لدى البنك التي يستطيع من خلالها دفع الالتزامات في الأجل القصير وبالتالي إن توفر هذه النسبة سيحمي المصرف من الوقوع في خطر السيولة في الأجل القصير إلا أنه سيجنب المصرف فرصة



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية Arab Journal for Humanities and Social Sciences

استثمار هذه الأموال وتحقيق معدلات عائد مرتفعة، وبالتالي يتوجب على إدارة البنك المفاضلة بين تجميد الأموال على شكل نقدية جاهزة وبالتالي توفير سيولة بشكل دائم أو استثمار هذه الأموال في مجالات استثمارية وتحقيق معدلات ربحية عالية على حساب السيولة.

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي عبارة عن نسبة محددة من الودائع يجب تحويلها من المصرف التجاري إلى المركزي إجبارياً وبحكم القانون على شكل ودیعة مجمدة ولا يمنح المركزي عليها فوائد، وذلك بهدف حماية أموال المودعين. ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة: (Rasiah، 2010: 54)

$$\text{نسبة الاحتياطي الإلزامي} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 1.00\%$$

وترى الباحثة أن احتفاظ المصرف التجاري بهذه الأموال لدى المركزي يشكل مصدر حماية لأموال المودعين ما يزيد ثقة الجمهور بالمصرف من جهة، وتشكل أموال احتياطية يمكن أن تستخدمها المصارف عند الأزمات الطارئة من جهة أخرى.

3- نسبة السيولة القانونية:

تمثل نسبة السيولة القانونية مقياساً لمدى قدرة الأموال التي يحتفظ بها المصرف من أجل سداد الالتزامات المالية، وتأتي في مقدمة هذه الالتزامات التي استحققت خلال فترة قصيرة جداً، وكذلك تشتمل الالتزامات على العقود المبرمة من قبل المصرف والخاصة بعقود منح الائتمان بشكل خاص، وبشكل عام يمكن أن تتفاوت هذه النسبة ما بين (30-35%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية، وتقاس وفق المعادلة الآتية: (Frank، 2003: 731)

$$\text{السيولة القانونية} = \frac{\text{النقد و الأرصدة لدى المصرف المركزي} + \text{الأرصدة المودعة لدى المصارف الأخرى} + \text{الأصول شبه النقدية}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

وترى الباحثة اختلاف هذه النسبة عن سابقتها في احتوائها على الأصول شبه النقدية وهي عبارة عن أصول يمكن تسيلها بسرعة في السوق النقدية، مثل سندات الخزينة والقبولات المصرفية والشيكات تحت التحصيل....إلخ.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

4- نسبة التداول:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة الأصول المتداولة في سداد الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد تتناسب مع استحقاق هذه الالتزامات، وأخذت النسبة اهتماماً من قبل المحللين نظراً إلى استعمالها لأغراض تقويم الائتمان، وتعد نسبة التداول يجب ملاحظة تركيبة الأصول المتداولة ضعف نسبة الخصوم المتداولة، وعند استخدام نسبة التداول يجب ملاحظة تركيبة الأصول والفترة الزمنية عند الدراسة، حيث إن تركيبة الأصول مع الزمن تتغير، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذه النسبة للفترات الزمنية البعيدة، وكذلك قد يكون ارتفاع هذه النسبة ناتجاً عن زيادة نقدية الصندوق والذي يستدل على عدم استثمار المصرف لأمواله بصورة جيدة، وتعطى هذه النسبة من خلال القانون التالي: (Cunningham، 2010: 18)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

5- نسبة السيولة السريعة:

تستخدم هذه النسبة نظراً إلى أن بعض الأصول تكون غير قابلة للتحويل إلى سيولة بقدر كاف من السرعة، وهذا ما يؤدي إلى وقوع المصرف في خطر السيولة، وعدم قدرته على سداد الالتزامات الآتية بشكل سريع. وقد استخدمت من أجل معرفة مدى إمكانية المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأجل من خلال الأصول التي يمتلكها بعد استبعاد الأصول صعبة التحويل إلى نقدية. ومثال الأصول غير القابلة إلى تحول لسيولة بشكل سريع وأوراق القبض غير القابلة للخصم، وتكون النسبة جيدة عندما يكون بسط النسبة مساوياً تماماً لمقامها والمتمثل بالالتزامات المتداولة.

$$\text{السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - أصعبها تحولاً إلى النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}} \times 100$$



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
الاطار الميداني (العملي)

منهج الدراسة

الإطار النظري: اعتمد الباحث على النهج الاستنباطي.

الإطار العملي: قام الباحث بالاعتماد على النهج الكمي التحليلي عن طريق:

1- الاعتماد على الإفصاحات المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية من أجل تجميع بيانات الدراسة.

2- استعمال برنامج Spss من أجل دراسة العلاقة بين مصادر الدخل المصرفي ومؤشرات الأداء المالي باستعمال مقياس Correlate ثم القيام بدراسة أثر مصادر الدخل في مؤشرات الأداء المالي باستعمال اختبار Linear Regression.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع البحث من القطاع المصرفي التجاري الخاص المدرجة في السوق المالية العراقية.

عينة الدراسة

مصرف بغداد، التجاري العراقي، الأهلي العراقي.

قياس المتغيرات في مصرف بغداد:

حساب قيم مصادر الدخل المصرفي:

تألفت مصادر الدخل المصرفي للمصرف من (صافي الفوائد المباشرة، صافي عمولات ورسوم الخدمات المصرفية، العوائد الاستثمارية من الأوراق المالية، أرباح العملات الأجنبية، أرباح تشغيلية أخرى) الموضحة في الجدول رقم (1):

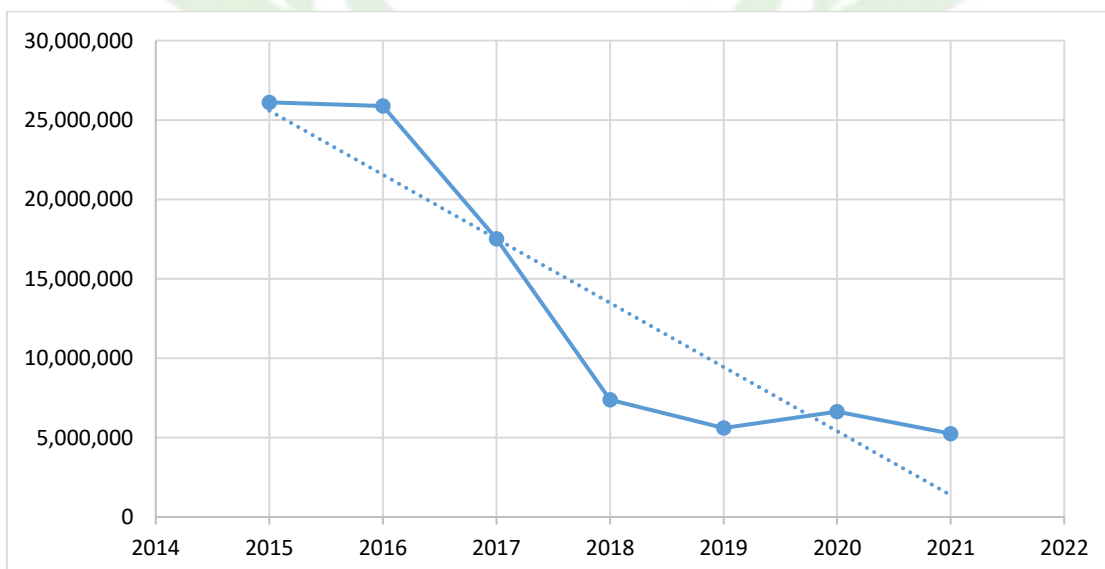


المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
الجدول رقم 1 مصادر الدخل المصرفي في بنك بغداد

العالم	صافي الفوائد المباشرة	صافي عمولات ورسوم الخدمات المصرفية	العوائد الاستثمارية من الأوراق المالية	أرباح العملات الأجنبية	أرباح تشغيلية أخرى
2015	26.112.136	12.547.105	10.638.472	27.848.862	655.366
2016	25.887.737	12.325.768	1.912.255	35.007.572	638.076
2017	17.517.136	15.974.154	3.871.418	20.654.702	465.605
2018	7.376.675	16.216.621	3.891.177	8.148.984	2.497.999
2019	5.598.086	19.860.229	3.956.151	10.317.665	572.790
2020	6.628.412	28.952.665	10.164.204	20.290.617	452.530
2021	5.250.704	47.454.283	15.211.870	18.557.632	2.524.873
المتوسط	13.481.555	21.904.404	7.092.221	20.118.005	1.115.320

كما هو ملاحظ بأن أكبر قيمة لصافي الفوائد المباشرة كانت عام 2015، وأدنى قيمة عام 2021، كما هو موضح بالشكل (2).

الشكل رقم 1 تقلبات صافي الفوائد المباشرة في مصرف بغداد خلال مدة الدراسة



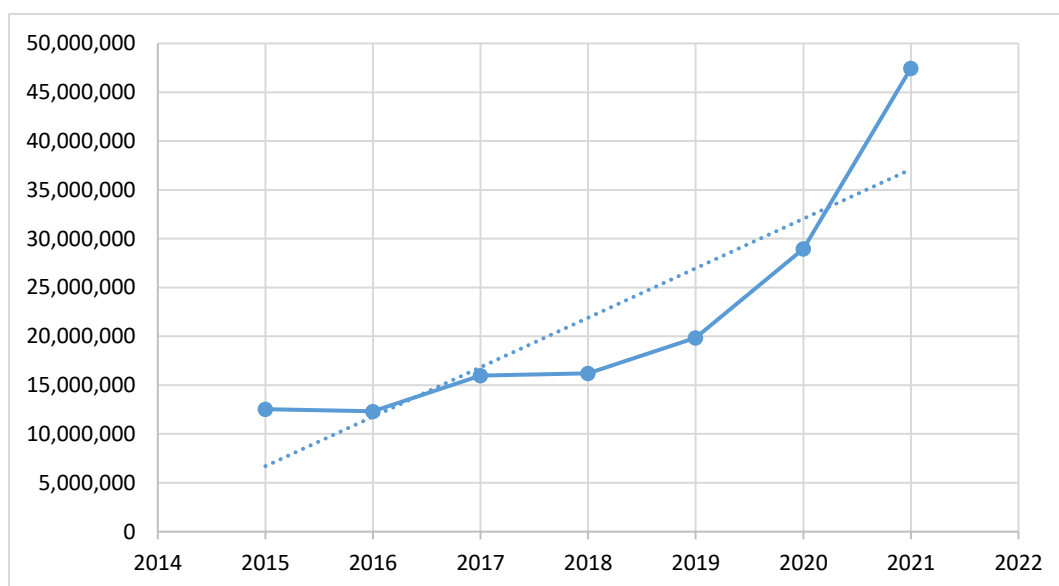


المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المصدر: تصميم الباحث.

ويلاحظ أن أعلى قيمة صافي عمولات ورسوم الخدمات المصرفية كانت عام 2021، وأقل قيمة عام 2016، كما هو موضح بالشكل (3).

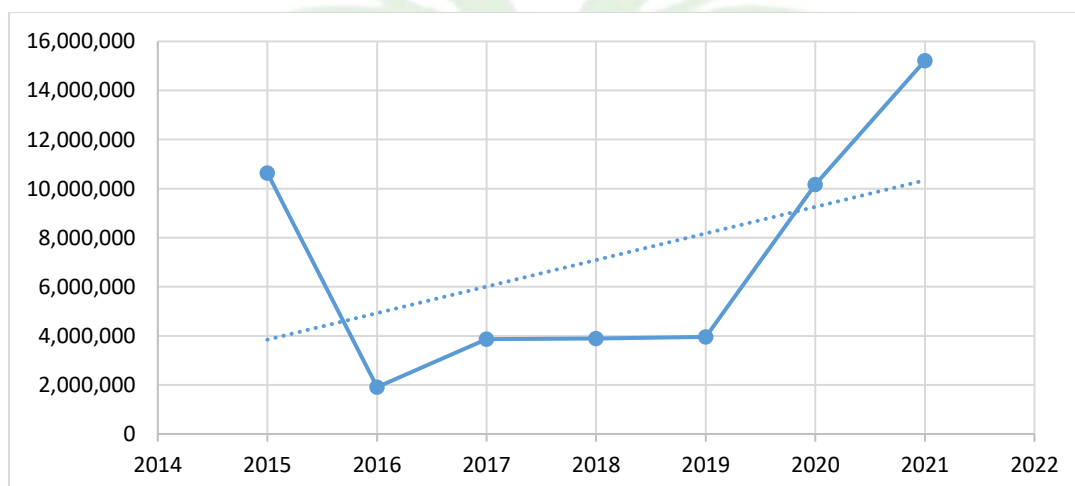
الشكل رقم 2 تغير صافي عمولات ورسوم الخدمات المصرفية في مصرف بغداد خلال مدة الدراسة



المصدر: تصميم الباحث.

كما يلاحظ أن قيمة عوائد الاستثمار في الأوراق المالية كانت أكبر قيمة عام 2021، وأقل قيمة عام 2017، كما هو موضح بالشكل (4).

الشكل رقم 3 تغير العوائد الاستثمارية من الأوراق المالية في مصرف بغداد خلال مدة الدراسة





المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المصدر: تصميم الباحث.

ويلاحظ كذلك أن أعلى قيمة لأرباح العملات الأجنبية كانت عام 2016، وأقل قيمة عام 2018، كما هو موضح بالشكل (5).

نتائج الدراسة

1- نتائج الدراسة الخاصة ببنك بغداد:

- ارتفاع نسبة صافي دخل العمولات والخدمات المصرفية وكذلك أرباح التعامل بالعملات الأجنبية في مصرف بغداد مقارنة بباقي مصادر الدخل الأخرى.
- حقق المصرف مؤشرات أداء جيدة أثناء فترة الدراسة من حيث معدل كفاية رأس المال إذ بلغت بالمتوسط $15.25\% > 8\%$ ، ومن حيث القيمة السوقية إذ بلغت بالمتوسط 0.29.
- يوجد أثر لمصادر الدخل المصرفي في معدل كفاية رأس المال وفي القيمة السوقية للسهم وفي نسبة العائد إلى حقوق الملكية.

2- نتائج الدراسة الخاصة بالبنك التجاري العراقي:

- ارتفاع نسبة الدخل من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية مقارنة بباقي مصادر الدخل الأخرى، وانخفاض نسبة دخل الفائدة المباشرة التي تعد أحد عناصر الوظيفة التقليدية في نشاط المصارف.
- انخفاض مؤشر كفاية رأس المال إذ بلغت بالمتوسط 6.79% وهي أدنى من متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية 8% ، في حين ارتفع مقياس Tobin's Q للقيمة السوقية للمصرف ليصل إلى 0.61 كقيمة متوسطة خلال فترة الدراسة.
- يوجد أثر لمصادر الدخل المصرفي في معدل كفاية رأس المال سيولة المصرف.

3- نتائج الدراسة الخاصة بمصرف المتحدة للاستثمار:

- ارتفاع نسبة الدخل من صافي عمولات ورسوم الخدمات المصرفية مقارنة بباقي مصادر الدخل الأخرى وتحقيق خسائر في المتاجرة بالعملات الأجنبية.
- يعاني المصرف من انخفاض قيمة الدخل المصرفي بشكل عام مقارنة بباقي البنوك التجارية عينة الدراسة.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لمستوى كبير جداً إذ بلغت بالمتوسط 40.25% وهذا يدل على احتفاظ المصرف بأموال كبيرة، وارتفاع مؤشر القيمة السوقية بحسب مقياس Tobin's Q حيث بلغت بالمتوسط 0.64.
- يوجد أثر لمصادر الدخل المصرفي في نسبة العائد إلى حقوق الملكية ونسبة العائد إلى الأصول.

4- نتائج الدراسة الخاصة بالبنك الأهلي العراقي:

- ارتفاع نسبة الدخل من الفوائد المباشرة وصافي عمولات ورسوم.
- انخفاض مؤشرات أداء المصرف بشكل عام حيث حقق المصرف معدلات عوائد متواضعة، كما بلغ معدل كفاية رأس المال أصغر من 8%.
- يوجد أثر لمصادر الدخل المصرفي في القيمة السوقية للمصرف.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث المصارف بـ:

1- مصرف بغداد:

- زيادة الاستثمار في الأوراق المالية إلى جانب المنافذ الاستثمارية الأخرى نتيجة العوائد المرتفعة المتولدة عنها.
- توسيع عمليات المتاجرة بالعملات الأجنبية نظراً لارتفاع حصة عوائدها من الدخل المصرفي من جهة، ولأثرها الطردي مع القيمة السوقية للمصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى.

2- مصرف التجاري العراقي:

- توسيع مصادر الدخل المصرفي الناتج عن عمليات المصرف في منح القروض والسلف، وتقديم الخدمات المالية والمصرفية.
- العمل على رفع نسبة كفاية رأس المال نظراً لانخفاضها عن النسبة المعيارية المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية 8% من خلال طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام من جهة وتخفيض حجم الأصول المعرضة للخطر من جهة أخرى.

3- مصرف المتحدة للاستثمار:

- إعادة النظر في عمليات المصرف على العملات الأجنبية نظراً لتحقيق المصرف خسائر فيها.
- العمل على توسيع عمليات ونشاط المصرف لزيادة الدخل المصرفي بشكل عام.
- العمل على زيادة دخل صافي التسهيلات الائتمانية من خلال اتباع سياسة توسعية في منح القروض بسبب ارتفاع نسبة كفاية رأسمال.

4- مصرف الأهلي العراقي:

- طرح أسهم إضافية للاكتتاب العام من أجل رفع نسبة كفاية رأس المال.
- زيادة القيمة السوقية للمصرف من خلال توسيع الاستثمار في الأوراق المالية والعملات الأجنبية بسبب الأثر الطردي بحسب معادلة الانحدار.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. الحياي، وليد، 2007، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، عمان.
2. حماد، طارق عبد العال، 2003، موسوعة معايير المحاسبة، مكتب النسخ جيت للكمبيوتر، الجزء الثاني، القاهرة.
3. برغام، آجين، 2010، الإدارة المالية وتقييم الأدوات المالية، ترجمة محمود فتوح وآخرون، دار شعاع للنشر، حلب، سورية.
4. الكور، عز الدين، 2006، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء المصارف التجارية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
5. غنيمي، سامي، 2014، مدى فعالية دور التكلفة المستهدفة في زيادة القدرة التنافسية لخدمات البنوك التجارية -دراسة تحليلية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، كانون الثاني، مصر.
6. أبو زعيتر، باسل، 2006، العوامل المؤثرة بالربحية المصارف الفلسطينية، الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير، غزة.
7. دراوسي، مسعود، 2006، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر عن الأعوام 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه، الجزائر.
8. الحمدان، ناصر، القضاة، على 2013، أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، مجلة المنارة، مجلة 19، العدد 4، الأردن.
9. العبيدان، عبد الله محمد، 2004، تأثير الحجم والانتشار في كفاءة المصارف التجارية الكويتية وتحديات العولمة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 24.
10. القريشي، مدحت، 2005، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن.
11. دادن عبد الوهاب، 2014، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العملي التمييزي خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 7.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

12. عصام عباسي، 2012، تأثير جودة المعلومات المال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة تخرج في علوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
13. أبو زعيتر باسل، 2006، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997 - 2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
14. الناصر بانه، 2012، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية.
15. رسول رنكين، 2012، أثر الصيرفة الالكترونية على السيولة والربحية في المصارف (دراسة تطبيقية على المصارف السورية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Velnampy T, Niresh J., 2012- The Relationship between Capital Structure & Profitability. Global Journal of Management and Business Research, Volume 12, Issue 1
- 2) Rasiah ,D ,2010 ،'Review of Literature and Theories on Determinants of Commercial Bank Profitability' ،Journal Of Performance Management ،Vol 23, 1.
- 3) Kutsienyo L, 2011, The Determinant Of Profitability Of Banks In Ghana. Unpublished Master Thesis. Kwame Nkrumah University of Science and Technology Available.
- 4) Jakob De Haan, Tigran Poghosyan, 2011, Bank Size, Market Concentration, and Bank Earnings Volatility in the US, Working Paper No. 282, De Nederlandsche Bank, February
- 5) Delis M. & et al., 2008, Bank- specific, industry- specific and macroeconomic determinants of bank profitability. Journal of International Financial Markets, Institutions & Money.